NPT/CONF.2026/PC.I/WP.7

Distr.: General
13 June 2023
Arabic
Original: English

# اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام 2026

**الدورة الأولى**

فيينا، 31 تموز/يوليه – 11 آب/أغسطس 2023

## علم التحليل الجنائي النووي لأغراض الأمن النووي

**ورقة عمل مقدمة من أستراليا باسم ألمانيا، وإيطاليا، وتايلند، والجمهورية التشيكية، وجمهورية كوريا، وسنغافورة، والسويد، وسويسرا، وفرنسا، وفنلندا، وكندا، والمكسيك، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والنرويج، وهنغاريا، وهولندا (مملكة –)، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان**

1 – إن الركائز الثلاث لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية مترابطة ويعزز بعضها بعضا. ومن الأمور الحاسمة بالنسبة للركيزة الثالثة لمعاهدة عدم الانتشار، وهي استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، ضمان تطبيق أعلى مستويات الأمن والسلامة النوويين. وتسعى ورقة العمل هذه إلى تسليط الضوء على المساهمة الرئيسية التي يقدمها علم التحليل الجنائي النووي في النظم الوطنية الفعالة للأمن النووي وخطط الاستجابة الوطنية، وبالتالي في كيفية مساهمة بناء قدرات التحليل الجنائي النووي في المعاهدة.

2 – والتحليل الجنائي النووي هو فحص المواد النووية وغيرها من المواد المشعة باستخدام تقنيات تحليلية لتحديد منشأ هذه المواد وتاريخها في سياق التحقيقات التي تجريها أجهزة إنفاذ القانون أو تقييم مواطن الضعف في مجال الأمن النووي. وتشكل قدرات التحليل الجنائي النووي عنصرا أساسيا في أي هيكل فعال للأمن النووي وتساعد الدول على اتخاذ قرارات مستنيرة لتحسين ممارساتها في مجال الأمن النووي.

3 – ويساعد بناء القدرات الدولية فيما يتعلق بأساليب وأدوات التحليل الجنائي النووي الدول على التحقيق في المواد النووية وغيرها من المواد المشعة غير الخاضعة للرقابة التنظيمية، مما يسهم في تحقيق الهدف الشامل لمعاهدة عدم الانتشار المتمثل في صون الأمن العالمي.

4 – ويسر التعاون الإقليمي بناء القدرات في مجال علم التحليل الجنائي النووي التي تتماشى مع متطلبات الأمن النووي على الصعيد الإقليمي. ومن الأمثلة على هذا التعاون الإقليمي، سواء تعلق الأمر بأنشطة متعددة الأطراف تحت رعاية الشبكات الإقليمية والدولية القائمة أو أنشطة تجري في إطار الشراكات الثنائية، ما يلي:

270723 290623 23-11310 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

(أ) حلقات عمل بشأن القدرات والممارسات الوطنية بما يشمل العرض والمناقشة، ومثال ذلك منتدى التعاون النووي في آسيا؛

(ب) التدريب في مجال التحاليل الجنائية النووية الذي يشمل التعلم في الفصول الدراسية أو الأنشطة العملية (المختبرية أو الميدانية) لتطوير مجموعة من القدرات المطلوبة، مثل الدورة التدريبية الإقليمية للوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن تقديم مدخل عملي إلى التحاليل الجنائية النووية؛

(ج) تبادل المعلومات بشأن الممارسات والخبرات في مجال إجراء فحص للمواد النووية وغيرها من المواد المشعة، مثل التدريبات التعاونية فيما يخص هذه المواد.

5 - واعترافا بأن التنفيذ العملي لقدرات التحليل الجنائي النووي واستدامتها عنصران دائمان من عناصر الأمن النووي، يؤمل أن تحقق هذه الورقة ما يلي:

(أ) تشجيع الدول على أن تقوم بتطوير وتعزيز قدرات التحليل الجنائي النووي وأن تستفيد، حسب الاقتضاء، من دعم الوكالة الدولية للطاقة الذرية والفريق العامل التقني الدولي المعني بالأدلة الجنائية النووية في مجالات مثل تعزيز قدرات التحليل الجنائي النووي وتقديم المساعدة التدريبية ذات الصلة إلى الدول؛

(ب) تعزيز عمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية في النهوض بعلم التحليل الجنائي النووي كعنصر أساسي من عناصر الأمن النووي الفعال وتوفير التوجيه والمساعدة للدول الأعضاء في الوكالة في مجال تعزيز قدرات علم التحليل الجنائي النووي؛

(ج) إعادة تأكيد الدور المفيد الذي يمكن أن تؤديه النهج الإقليمية للتعاون والتدريب في النهوض بالخبرات والقدرات والشبكات في مجال التحليل الجنائي النووي وإنضاجها، والاعتراف بأن النتائج المفيدة للتعاون والتدريب يمكن تعزيزها عند الاضطلاع بهما على الصعيد الإقليمي؛

(د) الترحيب بفرص التدريب التي أتاحتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية في السنوات الأخيرة لبناء القدرة على تطبيق علم التحليل الجنائي النووي استجابة للحوادث التي تنطوي على مواد نووية ومواد مشعة أخرى غير خاضعة للرقابة التنظيمية، بما في ذلك إثبات الصلات القائمة مع إدارة مسرح الجريمة الإشعاعية؛

(هـ) تشجيع الدول على مواصلة استضافة الدورات التدريبية وحلقات العمل الإقليمية بشأن التحاليل الجنائية النووية، من أجل تيسير مواصلة تبادل الخبرات بشأن الجوانب النظرية والعملية للتحاليل الجنائية النووية داخل مناطقها، بما في ذلك تلك التي تقودها الوكالة الدولية للطاقة الذرية، مثل الدورات التدريبية الإقليمية بشأن تقديم مدخل عملي إلى التحاليل الجنائية النووية؛

(و) تعزيز توظيف القدرات الوطنية القائمة في مجال العلوم النووية لدعم التحاليل الجنائية النووية؛

(ز) تشجيع الدول على تقييم وتكييف أطر الاستجابة الوطنية القائمة لإدراج الاستخدام الفعال لقدرات التحليل الجنائي النووي؛

(ح) تشجيع التعاون داخل المناطق لتحديد مجالات التركيز الخاصة بأنشطة التدريب الإقليمية المقبلة فيما يتعلق بالتحاليل الجنائية النووية، بغية تعزيز فعالية التدريب وضمان توفير التدريب بما يلائم احتياجات الدول داخل المنطقة.